

## **جسم طالب النظام السعودي بتحمل مسؤولياته وتغليب المصلحة العامة**

أصدرت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (جسم) بياناً طالبت عبره النظام السعودي بتحمل مسؤولياته تجاه الشعب والوطن والرأي عن تغليب مصالح الأسرة الحاكمة على المصالح العامة للبلاد والشعب.

ونددت الجمعية عبر بيانها بالإعلام الرسمي وشبيهه المدعوم بأموال النظام وأمراء الأسرة الحاكمة واتهمته بالعمل لتضليل الشعب وتبرئة النظام السعودي من جرائمه وأخطائه.

ورفضت الجمعية تحمل الدعاة والمشايخ وحدهم مسؤولية التغريب بالشباب السعودي وزرجمهم في الحروب الدولية والإقليمية، وأكدت بأن "النظام يزج بشبابنا علينا" وبشكل منظم في حروب الوكالة، وبعض "المتورطين" عرف عنه قربه من النظام وبعض الأمراء، والحقيقة أن النظام السعودي هو الذي يتحمل المسؤولية الكبرى، فنحن تحت سلطة مطلقة تحكم في كل شيء في البلد"

وأضاف البيان: "النظام في بلادنا ليس لديه مشروع ومشروعه الوحيد هو الاستئثار بالسلطة والثروة من دون الشعب وتبعيته للأجنبى واعتماده على حمايته بدلاً من أن يكون النظام مستمدًا شرعياً وبقاءه نابعاً من إرادة شعبية".

وعن تبعية النظام السعودي للمصالح والأجندة الخارجية الغربية قالت الجمعية: "ارتبطة سياسات النظام الداخلية والخارجية بالسياسات والمصالح الغربية ورهن ثروة البلاد ومقدراتها لتلك المصالح وبالتالي عدو الغرب هو عدونا، فمرة القومية العربية ومرة الشيوعية ومرة الإيرانيون ومرة الإخوان المسلمين، وكل حقبة زمنية يفرض النظام السعودي على المجتمع أيديولوجية معينة".

وكشف البيان أن النظام السعودي "في العقد الأخير اعتمد سياسة مزدوجة ظاهرة وسرية، فظاهراً يعلن أنه ضد خروج الشباب للقتال في الخارج ويعتقل جزءاً من أراد الخروج وبعض من أفتابهم، ليظهر للغرب أنه يحارب الإرهاب، وسراً يتواهله ويتجاوز عن خروج جزء منهم لمواطنه القتال للخلاص منهم واستخدامهم سياسياً ضد بعض دول الجوار".

وأكَدت الجمعية بأن "التطرف والعنف بصاعة النظام القمعي السعودي رُدَت إليه، فهو استخدم الدين في معاركه السياسية، ولا يتوانى عن التكفير بالجملة، وفي الثمانينيات دعم نظام البُعث العراقي مادياً ومعنوياً وفي التسعينيات كفره، ويحاكم دعاة حقوق الإنسان والإصلاح السياسي الإسلامي ويطعن في دينهم ويعتبرهم خواج، وخطابه الديني الرسمي المفروض على المجتمع [قصائى] يرفض التسامح والتعددية ويحرم معطيات العصر كالدستور والمواطنة والمشاركة الشعبية والمجتمع المدني والبرلمان، وأوجد بيئات خصبة للتطرف والغلو والعنف والتكفير، ولم يكتف بذلك بل مصدره للعالم الإسلامي".

واتهمت الجمعية صراحة النظام السعودي بنشر الغلو والتطرف والعنف لتمزيق نسيج مجتمعات متسمة بأو إفشل الثورات، متناسياً بأن العنف والتطرف يعود لمنابعه أكثر غلواً وتعصباً، كما ينقل الصحفي سيمور هيرش في تقرير له عن بندر بن سلطان قوله للبيت الأبيض: "نحن من صنعنا هذه الحركات، ونحن من يمكنه السيطرة عليها، إن المسألة لا تتعلق بأننا لا نريد من الأصوليين أن يقذفوا القنابل وإنما تتعلق بمن نريد إصا بتهم بتلك القنابل".

واستعرضت الجمعية جملة المفاسد والأزمات التي يعانيها النظام السعودي الحاكم ثم ختمت بيانها بفقرة تتضمن تهديداً لافتاً بأن مصير النظام السعودي سيكون مشابهاً لمصير شاه إيران: "نخشى أن يكون حال جمعية حسم مع النظام السعودي كحال إحسان نراغي مع شاه إيران كما شرح في كتابه "من بلاط الشاه إلى سجن الثورة" عندما كان ينصح الشاه بأن يصلح شأن أسرته ونظامه الذي انتشر فيه الفساد والامتناع الشعبي منه، وأن لا يرکن لتقارير مخابراته التي تكتب تقارير مرضية له كي لا تثير غضبه ولا تشخص الواقع، ولكن الشاه لم يستمع له وغره الاستقرار الظاهر والهش إلى أن أطاحت به الثورة فانتهى منفياً منبوداً خارج إيران".

نص البيان:

طالعْتُنا قبل أيام إحدى القنوات التي أنشئت بأموال الشعب لتضليله محاولة تبرئة النظام السعودي من

خروج الشباب السعودي للقتال في الخارج محملاً المجتمع وحده المسئولية وزجت بأسماء رجال دين عرف عن بعضهم عدم تأييده لخروج الشباب للقتال في الخارج منذ حرب أفغانستان حين كان النظام يزج بشبابنا علينا<sup>٥</sup> وبشكل منظم في حروب الوكالة، وبعضهم عرف عنه قربه من النظام وبعض الأمراء.

والحقيقة أن النظام السعودي هو الذي يتحمل المسئولية الكبرى، فنحن تحت سلطة مطلقة تحكم في كل شيء في البلد، وهي التي صاحت التعليم وثقافة المجتمع وفرضت عليه آيديولوجيتها المتطرفة والاقصائية وبالتالي حتى الأشخاص الذين تفهمهم السلطة بالتشدد هم نتاج مدرستها، وخلافها معهم ليس لتشددهم ولكن لأنهم وجهوا تشددهم تجاه السلطة وليس تجاه المجتمع فقط كما أراد النظام، إن الخلل ليس في المجتمع وإنما في النظام السياسي المستبد، وإذا أراد صناع القرار في النظام السعودي أن يعرفوا من هو المسؤول المباشر عن جميع مشاكل الدولة والمجتمع فعليهم الوقوف أمام المرأة ليعرفوا، فالنظام في بلادنا ليس لديه مشروع ومشروعه الوحيد هو الاستئثار بالسلطة والثروة من دون الشعب وتبعيته للأجنبي واعتماده على حمايته بدلاً من أن يكون النظام مستمدًا شرعياً وبقاءه نابعاً من إرادة شعبية.

ونتيجة لذلك ارتبطت سياسات النظام الداخلية والخارجية بالسياسات والمصالح الغربية ورهن ثروة البلاد ومقدراتها لتلك المصالح وبالتالي عدو الغرب هو عدونا، فمرة القومية العربية ومرة الشيوعية ومرة الإيرانيون ومرة الإخوان المسلمين، وكل حقبة زمنية يفرض النظام السعودي على المجتمع آيديولوجية معينة، وفي الستينيات فرض النظام على المجتمع أدبيات الإخوان المسلمين ووصفهم بأنهم مجاهدون، لمد المد الناصري (القومية/اشتراكية عربية) وحينما اعتنق شريحة من المجتمع هذا الفكر يأتي الأمير نايف ليقول: "إن مشكلاتنا وإفرازاتنا كلها وسمّها كما شئت جاءت من الإخوان المسلمين"، وفي الثمانينيات في ذروة الحرب الباردة فرض النظام على الشعب خطاباً دينياً متشددًا يحارب التسامح والتعددية ويعتمد العنف ويعادي معطيات العصر، ولم يكتف بفرض هذا الخطاب في الداخل بل دفع أموالاً هائلة لتصديره للعالم الإسلامي، واليوم نرى نتاج هذا الخطاب المدمر في جنوب آسيا وأثره التدميري في إعاقة تقدم الثورات العربية نحو أهدافها، ولم يكتفى النظام بأدلة المجتمع في الثمانينيات بل قام بإرسال شبابنا للمشاركة في حروب بالوكالة أثناء الحرب الباردة وعندما عادوا استقبلتهم بالسجون والتعذيب، وكانت المعتقلات والقمع السياسي بيئه خصبة لولادة التطرف والعنف، وبعد الحادي عشر من سبتمبر حاول النظام فرض لبرالية ممسوحة على المجتمع لكنه بعد الربيع العربي عاد إلى أصوله المتطرفة.

وهكذا في كل فترة زمنية يفرض النظام آيديولوجية معينة على المجتمع حتى يعتنقها شريحة كبيرة ثم إذا

نفدت مصالحه واستنفد الغرض منها انقلب على تلك الشريحة وقدم نفسه للمجتمع مخلصاً منها وطلب من الذين نجو من أدلجته مساعدته في القضاء على الشريحة التي صنعوا، فلم يترك النظام المجتمع لينمو نمواً طبيعياً في جو حر تولد فيه الأفكار والتيارات وتحاور وتتدافع سلبياً وضمن تكافؤ الفرص.

وفي العقد الأخير اعتمد النظام سياسة مزدوجة ظاهرة وسرية، فظاهراً يعلن أنه ضد خروج الشباب للقتال في الخارج ويعتقل جزءاً من أراد الخروج وبعض من أفتاحهم، ليظهر للغرب أنه يحارب الإرهاب، وسراً يتسامل ويتجاوز عن خروج جزء منهم لمواطن القتال للخلاص منهم ولاستخدامهم سياسياً ضد بعض دول الجوار، وليربكون المقاومة والثوار فيها وقد شارك في ذلك علماء دين رسميون، حيث تسرب تسجيل صوتي لأحد المشائخ الرسميين يبحث فيه الشباب للخروج للقتال في العراق والتبرع بالمال وهذا الشيخ الرسمي ارتبط بالنظام منذ أكثر من أربعة عقود ولا يمكن أن يتصرف دون ضوء أخضر من النظام، وقد نشر ذلك التسريب في أحد القنوات الأمريكية.

وأيضاً سهل خروج بعض الشباب الذين كانوا يتظاهرون للمطالبة بمحاكمة ذويهم المعتقلين إلى سوريا للخلاص منهم ووقف المظاهرات، فقد كان بعضهم صغير السن ومراقبة هواتفهم وأماكن إقامتهم ومع ذلك خرجن بسهولة، وقال أحد المحققون لوالدة ذلك الشاب "إذا كنت تحبين الجهاد لماذا لا تخرجين ابنك للجهاد" كما روت، كما أن أحد القضاة حرض تسعه عشر شاباً من المتظاهرين عندما أحضروا أمامه للمحاكمة وبالفعل خرج بعضهم بسهولة وقتل بعض من خرج منهم في سوريا.

إن التطرف والعنف بضاعة النظام القمعي السعودي ردت إليه، فهو استخدم الدين في معاركه السياسية، ولا يتوانى عن التكفير بالجملة، وفي الثمانينيات دعم نظام البغث العراقي مادياً ومعنوياً وفي التسعينيات كفره، ويحاكم دعاة حقوق الإنسان والإصلاح السياسي الإسلامي ويطعن في دينهم ويعتبرهم خواجا، وخطابه الديني الرسمي المفروض على المجتمع إقصائي يرفض التسامح والتنوع ويحرم معطيات العصر كالدستور والمواطنة والمشاركة الشعبية والمجتمع المدني والبرلمان، وأوجد بيئه خصبة للتطرف والغلو والعنف والتكفير، ولم يكتف بذلك بل صدره للعالم الإسلامي، متناسياً أن الغلو والتطرف والعنف وفّي لمنجه وليس لمن أنتجه وأنك مهما صدرته لتمزيق نسيج مجتمعات متسمة أو إفشال الثورات فإن العنف والتطرف يعود لمنابعه أكثر غلواً وتعصباً، كما ينقل الصحفي سيمور هيرش في تقرير له عن بندر بن سلطان قوله للبيت الأبيض: "نحن من صنعنا هذه الحركات، ونحن من يمكنه السيطرة عليها، إن المسألة لا تتعلق بأننا لا نريد من الأصوليين أن يقذفوا القنابل وإنما تتعلق بمن نريد إما بهم بتلك القنابل".

إن الخطاب الديني الرسمي للنظام وسياساته القمعية ودخوله في حروب الوكالة وزجه بشبابنا في المحرقة هو أساس المشكلة فعلى النظام أن يتحمل المسئولية ويعترف بخطئه وكوارثه ويعتذر للشعب، لأن الاعتراف بالخطأ هو بداية الحل للمشكلة، لتدأ رحلة البحث عن حل بمشاركة شعبية.

واستمرت إخفاقات النظام السعودي في كافة المجالات على الرغم من الوفرة النقدية التي تدفقت على البلاد نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، فالخدمات التعليمية والصحية وغيرها متدهورة وكل يوم نرى في الواقع الإلكتروني مواطنين يطلبون الحصول على سرير لمرضاهem خصوصاً في المناطق النائية، ووصل الأمر بإحدى المواطنات للطلب في أحد الفضائيات من أمير خليجي مساعدتها في العلاج، والبنية التحتية منها لكة تفرق المدن أثناء المطر، وأزمة الإسكان الحادة التي تشهدها البلاد وهي ناشئة من احتكار كبار الأمراء والمتغذين لمئات الملايين من الأمتار في مدن مختلفة من البلاد، والبطالة المرتفعة بين الذكور والإبراء خاصة فئة الشباب، وفضائح الفساد التي يتورط فيها الأمراء وتنقلها وسائل الإعلام العالمية كتورط أحد كبار الأمراء وأبنه في غسيل الأموال، حيث قال ابن لشريكه في محادثة هاتفية: "أنت عليك التنفيذ نحن نتعامل مع من نريد التعامل معه، سواء كان ذلك حزب [ ] أو المافيا أو حتى اليهود"، ويعيث بعض رجال الأعمال الفاسدين بالاقتصاد الوطني ويعرضونه للمخاطر ويتم التغاضي عنهم، في جلسة استماع عن غسيل الأموال في الكونгрس الأمريكي نقلت إعلامياً، تحدث مسؤول أمريكي عن تورط رجل أعمال سعودي في قضية غسيل أموال منذ الحادي عشر من سبتمبر بلغ مجموعها تريليون دولار.

وسيطرة الأمراء على مفاصل الاقتصاد الوطني واحتقار المناقصات الحكومية، ورغم مرور أكثر من ثمانون عاماً على التأسيس لا تزال بلادنا بدون دستور وبدون مؤسسات فلا مجلس نواب ولا مجتمع مدني ولا قضاء مستقل وقوى، وتدار البلاد من خلال أشخاص معدودين مرهونة البلد بمزاجيتهم، دون أن يكون لهم مشروع واستراتيجية واضحة، فهل يستطيع أحد صناع القرار أن يخرج على التلفزيون الرسمي ويتحدث للشعب عن مشروع السلطة في المدى المنظور والاستراتيجي وما هي رؤيته لحاضر ومستقبل البلاد؟.

وترك البلاد دون حماية فلا يوجد مؤسسة جيش قوي، وإنما قطاعات عسكرية استخدمت كضرورة لتوازن القوى في الداخل، وعلى الرغم من أنه رصد للجيش ميزانيات ضخمة وصفقات تسليح كبيرة يعلن عنها كل فترة إلا أن ذلك لم ينتج جيشاً قوياً، واتضح أن تلك الميزانيات استخدمت لشراء ولاء الغرب بصفقات السلاح، وإثراء بعض الأمراء، وفضيحة صفقة اليمامة خير شاهد، وطبعاً أن نظاماً يعتمد بالحماية على الأجنبي ووالغ في الفساد أن لا يؤسس جيشاً وطنياً قوياً .

من المؤسف أنه بعد كل تلك العقود من تأسيس البلاد أنشأ لم نتحول من إقطاعية إلى دولة، وتحول النظام إلى نظام فصل عنصري يستأثر فيه أبناء الأسرة المالكة وحاشيتهم بالثروة والقرار السياسي والامتيازات من دون الشعب، إن كل هذه الإخفاقات من علامات الدولة الفاشلة إن اعتبرنا أنفسنا في دولة مجازاً.

و فوق كل ذلك ازداد القمع وتكميم الأفواه نتيجة للرعب الذي أصاب النظام بعد الربيع العربي، واستخدم القضاء كأداة للقمع فسقطت الثقة بعده، وامتد القمع حتى داخل الأسرة الحاكمة تجاه بعض أفرادها، وأصاب الحكم الترهل والجمود ويرفض التغيير حتى من داخل الأسرة الحاكمة، فالمناصب السيادية يسيطر عليها الأمراء ولا يزيحهم عنها إلا الموت، وهو ما أدى إلى مزيد من التدهور في أداء الحكم.

واستخدمت الثروة الوطنية لتجهيل الشعب والإضرار بشعوب المنطقة، وتنمية الدكتاتوريات العربية وتمويل الثورة المضادة في دول الربيع العربي، ونحن نسأل السلطة: هذه الأموال التي تذهب للخارج هل هي أموال عامة أم أموال خاصة؟ وإذا كانت أموال خاصة فمن أين لكم هذا؟ وإن كانت أموال عامة، فهل لديكم تفويض شعبي لإرسالها خارج الحدود؟ وما هي الضمانة أن لا تستخدم هذه الأموال في قمع الشعوب العربية أو تنتهي في حسابات المسؤولين الفاسدين هناك، فلم تر لها أثر على تحسين وضع تلك الشعوب.

ويبدوا أن النظام غير مدرك للتغير في المجتمع والتحول الإقليمي في المنطقة، فالتحالفات بدأ تتغير حتى دول الخليج بدأت تنفصل عن النظام السعودي، وهناك خشية من أن تكون المنطقة أمام ساييس بيكيو جديد والحكم في أضعف حالاته، والشعب مكبل بالقيود.

لذلك على النظام في هذه اللحظة الحرجة أن يبادر إلى الاعتراف أن هناك شعب هو صاحب الأرض والثروة، وهو من يجب أن يكون مصدر السلطة والشرعية، ويجب أن يكون ولاء السلطة له، وهذا يقتضي التخلص من ذهنية الغنيمة التي تسيطر على الأمراء والكف عن النظر للبلد ككعكة يجب تقاسمها بينهم، وإعادة صياغة العلاقة بين الشعب والأسرة الحاكمة لتكون علاقة تعاقدية، يضعها الطرفان في عقد اجتماعي مكتوب (دستور)، ويبدأ ممثلين عن الطرفين لصياغة خارطة طريق للتتحول من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية، من الإقطاع إلى دولة المؤسسات والمجتمع المدني، ويبدأ بناء مؤسسات الدولة وسلطتها، وتحدد الفترة الانتقالية الازمة لذلك في زمن محدد متفق عليه، يكون بنهايتها أنشئ مجلس نواب منتخب بصلاحيات كاملة في المراقبة والمحاسبة وسن الأنظمة، وكتابة الدستور والتوصيات عليه من قبل الشعب،

والفصل بين السلطات الثلاث، وإصلاح القضاء وضمان استقلاله، وتنشأ محكمة دستورية، ويحسن نظام فعال لمؤسسات المجتمع المدني يضمن استقلالها عن الحكومة، ويكون الإعلام حرّاً، وحرية التعبير مكفولة للجميع، وترشد ثروات البلاد وتوزع بشكل عادل ويفرض عليها مجلس النواب رقابه.

وببناء مؤسسة عسكرية على أساس وطنية بحيث لا تتدخل في السياسة وتكون مهمتها حماية البلاد من أي عدوان خارجي، وبناء هذه المؤسسة ليس لشن الحروب وإنما من أجل السلام في المنطقة فتوارن القوى هو الذي يضمن السلام ويضمن استقلال قرارنا السياسي ويُجبر القوى الإقليمية على تقاسم المصالح مع بلادنا بدلاً محاولتها الهيمنة علينا نتيجة ضعفنا وفشل ساستنا.

هذه هي وصفة الخلام للدولة والمجتمع، والعقلاء في الأسرة الحاكمة يعلمون ذلك وعليهم أن لا يرکنوا للمثقفين ورجال الدين الذين يزينون لهم سوء إدارتهم وفشلهم، فهوؤلاء يؤمنون بشرعية المتغلب أي شريعة الغاب وهم مع من غالب ولا يخفون ذلك بمскوك أحكامهم ومحاضراتهم وكتبهم، أي أنه إذا حصل انقلاب عسكري على الأسرة الحاكمة أو استولت مجموعة مسلحة على السلطة سينقصوا عن الأسرة الحاكمة ويتبعوا المتغلب.

نخشى أن يكون حال جمعية حسم مع النظام السعودي كحال إحسان نراغي مع شاه إيران كما شرح في كتابه "من بلاط الشاه إلى سجون الثورة" عندما كان ينصح الشاه بأن يصلح شأن أسرته ونظامه الذي انتشر فيه الفساد والامتعاض الشعبي منه، وأن لا يرکن لتقارير مخابراته التي تكتب تقارير مرضية له كي لا تثير غضبه ولا تشخص الواقع، ولكن الشاه لم يستمع له وغره الاستقرار الظاهر والهش إلى أن أطاحت به الثورة فانتهى منفياً منبوداً خارج إيران، فليبادر النظام للإصلاح قبل فوات الأوان فنحن في سباق مع الزمن، وما هو مقبول اليوم قد يكون مرفوضاً غداً، وسفـف المطالبة بملكية دستورية اليوم قد يرتفع في الغد، والقوى الأجنبية التي طالما استقوى بها على الشعب قد تنفض عنه غداً إلى حلفاء جدد وتركه يواجه أزماته الداخلية والخارجية وحيداً إن لم تساهم في أضعافه.